التي يقوم عليها مؤتمر جنيف ليصبح هذا المؤتمر جهة صالحة لبحث القضية الفلسطينية من جذورها بما في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني كما تقررها منظمة التحرير نفسها وبذلك يفتح الامكانية لمشاركة المنظمة في اعماله . بجانب ذلك فينبغي ان يلاحظ هنا — والملاحظة مشتقة من الحوار الذي جرى — تأثير العنصر العربي في صنع القرار في هذا الشأن . وقد توضح هذا التأثير في أن مصر وسوريا ، وقد صنفتا على انهما الحليفتان الاقرب الى حركة المقاومة ، قد قبلتا بمبدأ التفاوض وفق الشروط التي أعلنتها كل منهما ومارستاه عمليا . وبذلك فان اي رفض ، بقرار فلسطيني ، للمفاوضات لا يعني سوى ادانة الموقف المصري — السوري واحراج الدولتين معا .

باجمال ، فقد تبدت في هذا المكون الذي ادرجناه تحت العنوان الرئيسي ، «التسوية»، الابعاد العربية والدولية في صنع القرار الفلسطيني ، غير اننا يجب ان نضيف مسألة لا تقل أهمية عن ذلك ، وقد وردت عرضا فيما سبق ، هي مسألة التمثيل الفلسطيني في هذا الشأن . فقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية بنضالها السياسي والكفاح المسلح للفصائل المنضوية في اطارها ، ان تنتزع اعترافا من العالم ، سواء اعترافا قانونيا ام واقعيا ، واحيانا اعترافا ضمنيا ، بأنها الممثلة الوحيدة للفلسطينيين والناطقة باسمهم والمعبرة عن مصالحهم وحقوقهم . وبذلك فليس لاحد غير المنظمة ان يدلي برأي في الحق الفلسطيني ان طرح هذا الحق على بساط البحث على أي صعيد كان . وعلينا هنا ان نستدرك فنقول ان هذه الحجة استعملت سلاحا كذلك بيد رافضي التسوية والقائلين بضرورة تخريبها . فأن رفض المنظمة المشاركة في التسوية سيوقع الاطراف الاخرى في مأزق ما دام الطرف الاصيل في القضية الفلسطينية غائبا عنها وغير ملتزم بنتائجها . غير أن شبح النظام الاردني ، وهو البديل الوحيد للمنظمة في حال امتناعها عن اقحام نفسها في تقرير مصير الشأن الفلسطيني في التسوية ، كان وسيظل مسيطرا — علينا ان نعترف بذلك — على آلية صنع القرار الفلسطيني وموقفه من التسوية . فالنظام الذي ادانته جماهيرنا ليس هو الذي يمثل مصالح الجماهير الفلسطينية ولا هو الذي في موقع الدفاع عن الحقوق الفلسطينية او بذل الجهود لاستعادتها أو بعضها . ومع هذا فهو يتشبث بـ « مسؤوليته » عن هذه الحقوق ، وهذا التشبث لا يحتمل غير تفسير واحد هو ان النظام الاردني يجهد — من خلال هذا التشبث — في سبيل المساومة على هذه الحقوق وانتهاكها . اذن ، فأن « مزاحمة » النظام هنا من جانب المنظمة من أجل الدفاع عن الحق الفلسطيني وعدم التنازل عنه ليصبح من « مسؤولية » النظام الاردني ، تصبح مبررة ، وبالتالي تؤدي الى تمسك المنظمة بحقها في ان يكون صوتها هو المسموع لدى البحث في الشأن الفلسطيني بعد أن تكون قد تمكنت من طرد النظام الاردني وعزله عن دائرة التقرير في هذا الشأن. ان العامل الاردني — هو سلبي — واضح هنا في تكوين الموقف الفلسطيني من مسألة التسوية ومن مسألة أخرى سيرد ذكرها لاحقا .

من المكونات الرئيسية الاخرى في صنع القرار الفلسطيني في المجلس الوطني كان مصير الاراضي الفلسطينية التي « سوف تنسحب منها اسرائيل » . فالتسوية ، ان كان الجهد الفلسطيني فاعلا فيها ومؤثرا ليس بالجهد السياسي فحسب وانما باستمرار النضال المسلح بالاضافة الى التأثيرات العربية والدولية ، ستجعل اسرائيل تواجه حتمية انسحابها من الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ او بعضها . ومع ان النقطة الثانية من البرنامج السياسي المرحلي نصت على ان « تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها،